

Distr.: General
9 March 2021
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 21 تشـــرين الأول/ أكتوبر 2020 إلى 19 شباط/فبراير 2021

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

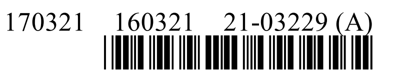
1 - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور تقريري السابق، المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1110)، بما في ذلك عن أحكام القرار 2539 (2020). وفي ظل تزايد المشاق في لبنان، بقيت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة بوجه عام. ولم ينفّذ الطرفان بعد كامل التزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). ولم يحرز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

2 - في 14 تشـــرين الثاني/نوفمبر، شـــاهدت القوة المؤقتة 12 قنبلة مضـــيئة أطلقت من جنوب الخط الأزرق بالقرب من العباسـية (القطاع الشـرقي). وسـقط جميع القنابل المضـيئة الاثنتي عشـرة جنوب الخط الأزرق. وفي هذا الصـــدد، أبلغ جيش الدفاع الإســـرائيلي القوة المؤقتة بأنه اعتقل فردا عبر جنوب الخط الأزرق بالقرب من غجر (القطاع الشـــرقي). وفتحت القوة المؤقتة تحقيقا في الحادث. وفي 17 تشـــرين الثاني/نوفمبر، شـاهدت القوة المؤقتة 17 قنبلة مضـيئة أطلقت من جنوب الخط الأزرق بالقرب من العباسـية؛ وسقطت 11 قنبلة من تلك القنابل شمال الخط الأزرق. وفي هذه المناسبة، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه اعتقل مواطنَين إســـرائيليين في المنطقة، زعم أنهما متورطان في تهريب المخدرات. وفي 19 تشـرين الثاني/نوفمبر، شـاهدت القوة المؤقتة ثماني قنابل مضـيئة أطلقت من جنوب الخط الأزرق بالقرب من سردا (القطاع الشرقي)؛ وسقطت سبع منها شمال الخط الأزرق. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه أطلق رصـاصـات بعد رصـده أنشـطة مشـبوهة في المنطقة. وفي 28 تشـرين الثاني/نوفمبر و 1 كانون الثاني/ يناير، على التوالي، شـــاهدت القوة المؤقتة إطلاق 14 قنبلة مضـــيئة ثم قنبلتين مضـــيئتين من موقع





من مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من ميس الجبل (القطاع الشرقي)، سقط جميعها جنوب الخط الأزرق. وفي كلتا المناسبتين، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه منع عددا من الأفراد من العبور إلى جنوب الخط الأزرق. وفي 16 شباط/فبراير، شاهدت القوة المؤقتة إطلاق قنبلة مضيئة من جنوب الخط الأزرق بالقرب من عرب الوزاني (القطاع الشرقي)، سقطت جنوب الخط الأزرق. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه أطلق تلك القنبلة بسبب نشاط مشبوه في المنطقة.

3 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، شاهدت القوة المؤقتة جنودا تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي وهم يطلقون ثماني طلقات نارية من أسلحة صغيرة في الهواء بعد أن اقتربت شاحنة مجاري من الخط الأزرق من الشمال بالقرب من مركبا (القطاع الشرقي). وبعد ذلك بوقت قصير، صوبت دبابة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي ماسورتها صوب شمال الخط الأزرق. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، لاحظت القوة المؤقتة مجموعة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من حولا (القطاع الشرقي)، أطلق أحدهم ثلاث طلقات في الهواء بعد أن اقترب من الخط الأزرق من ناحية الشمال أربعة أفراد يرتدون ملابس مدنية. وفتحت القوة المؤقتة تحقيقا في الحادث. وفي 9 كانون الثاني/يناير، شاهدت القوة المؤقتة ثمانية جنود تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من كفر شوبا (القطاع الشرقي)، أطلق أحدهم رصاصتين في الهواء. وفي 15 شباط/فبراير، شاهدت القوة المؤقتة ثلاثة جنود تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي أطلقوا رصاصتين في الهواء بعد أن اقترب رجلان يرتديان ثيابا مدنية من الخط الأزرق من ناحية الشمال بالقرب من حولا، كان أحدهم يرمي بالحجارة صوب المنطقة الواقعة جنوب الخط الأزرق. وتتابع القوة المؤقتة جميع هذه الحوادث مع الطرفين. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه أطلق رصاصات في الهواء بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي) بعد أن شوهد شخصان يقتربان من السياج التقني. وفتحت القوة المؤقتة أيضا تحقيقا في حادث وقع في 15 كانون الأول/ديسمبر، عندما أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي، حسبما زُعم، طلقات تحذيرية في الهواء بعد أن عبر صبي إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من ميس الجبل. وفي 7 شباط/فبراير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه أطلق رصاصات في الهواء بالقرب من ميس الجبل لردع أفراد عن العبور إلى جنوب الخط الأزرق.

4 - وواصلت القوة المؤقتة معاينة حوادث توجيه للأسلحة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني عبر الخط الأزرق، مما تتطلب في كثير من الأحيان بذل جهود من جانب القوة المؤقتة لتخفيف التوتر، بوسائل منها الفصل بين الطرفين على أرض الواقع. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، فصلت القوة المؤقتة بين الطرفين بالقرب من عديسة (القطاع الشرقي)، بعد أن صوبت دبابة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي ماسورتها نحو مجموعة تتكون من حوالي 20 جنديا تابعين للجيش اللبناني، كان 3 منهم مسلحين بقاذفات للقنابل الصاروخية، وثلاثة أفراد يرتدون ملابس مدنية. ووجه بعض جنود الجيش اللبناني أسلحتهم نحو الدبابة. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، وجهت دبابة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من ميس الجبل ماسورتها من شمال الخط الأزرق نحو منطقة كان يقف فيها أفراد من الجيش اللبناني والقوة المؤقتة، وبعد ذلك على الفور، وجه أحد جنود الجيش اللبناني قاذفة للقنابل الصاروخية نحو الدبابة. فنشرت الدبابة ستارا دخانيا غادر المنطقة في أعقابه أفراد الجيش اللبناني ثم القوة المؤقتة. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، فصل أفراد القوة المؤقتة بين الطرفين في مركبا بعد أن وجهت دبابة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي ماسورتها نحو منطقة كان يقف فيها عدة أفراد من الجيش اللبناني والقوة المؤقتة، وكذلك خمسة أفراد يرتدون ملابس مدنية، وصوب على إثر ذلك جنود من الجيش اللبناني قاذفة للقنابل الصاروخية وبندقية آلية نحو جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي 26

كانون الثاني/يناير، شاهدت القوة المؤقتة جنودا تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي مع دبابتين وجنودا من الجيش اللبناني في مواقع دفاعية وهم يصوبون أسلحتهم نحو بعضهم بعضا عبر الخط الأزرق بالقرب من ميس الجبل. وشاهدت القوة المؤقتة أيضا أفرادا يرتدون ملابس مدنية، بعضهم يحملون أجهزة تصوير مهنية، شمال الخط الأزرق. وانسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة بعد 90 دقيقة من ذلك. وفي 5 شباط/فبراير، فصلت القوة المؤقتة بين الطرفين بالقرب من ميس الجبل، عندما وجه جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي وجنود من الجيش اللبناني أسلحتهم تجاه بعضهم بعضا عبر الخط الأزرق.

5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خلصت القوة المؤقتة إلى أن طريقا ترابيا بالقرب من عديسة قد عبر جنوب الخط الأزرق في موقعين في منطقة لدى لبنان تحفظات بشأنها. وبإلحاح من القوة المؤقتة لمعالجة هذين الانتهاكين للخط الأزرق، تدخل الجيش اللبناني لدى بلدية عديسة التي شرعت في إعادة تعديل الطريق في 28 كانون الثاني/يناير. وتواصل القوة المؤقتة وجودها لأغراض الرصد والاتصال بالتنسيق مع الطرفين من أجل كفالة الهدوء خلال الأشغال الطرقية التصحيحية.

6 - وعقب تيسير الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي سبل الوصول إلى المواقع ذات الصلة فيما يتعلق بانتهاكي وقف الأعمال القتالية اللذين وقعا في 27 تموز/يوليه و 25 آب/أغسطس 2020 (انظر الفقرات 2-4 من الوثيقة S/2020/1110)، أنهت القوة المؤقتة تحقيقاتها في الحادثين وأطلعت الطرفين على نتائجها. ولم تتمكن القوة المؤقتة من إثبات ادعاء جيش الدفاع الإسرائيلي وقوع محاولة تسلل عبر الخط الأزرق من شماله إلى جنوبه قبل قصفه كفر شوبا في 27 تموز/يوليه. وفيما يتعلق بحادث 25 آب/أغسطس، أكدت القوة المؤقتة أن تبادل إطلاق النار بدأ من شمال الخط الأزرق، بإطلاق نيران قناصة/أسلحة صغيرة من منطقة حولا إلى منطقة المنارة جنوب الخط الأزرق، وأعقبه إطلاق نار انتقامي من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي استهدف عدة مواقع تابعة لجمعية أخضر بلا حدود شمال الخط الأزرق. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 16 تشرين الثاني/نوفمبر، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (S/2020/1120)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أن "[هذين هما] أهم هجومين شنّهما حزب الله على الجنود الإسرائيليين والمواقع الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 29 كانون الثاني/يناير، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (A/75/732–S/2021/104)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أنه "لا صحة للمزاعم الإسرائيلية بأن حزب الله بادر بهجوم من شمال الخط الأزرق بتاريخ 27 تموز/يوليه 2020 و 25 آب/أغسطس 2020".

7 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خرق المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية. ففي الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 19 شباط/فبراير، سجلت القوة المؤقتة 333 انتهاكا للمجال الجوي، بلغ مجموعها 758 ساعة و 11 دقيقة من وقت التحليق. واستُعملت الطائرات المسيرة من دون طيار في نحو 77 في المائة من تلك الانتهاكات. وانطوت حالات خرق المجال الجوي الأخرى على استعمال طائرات مقاتلة أو طائرات مجهولة النوع. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 12 كانون الثاني/يناير، موجهين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (A/75/714–S/2021/51)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أن "طيران العدو الإسرائيلي، سواء الاستطلاعي أو الحربي، [استباح] الأجواء اللبنانية، على نحو مقلق واستفزازي ويُرهب اللبنانيين في كافة المناطق المأهولة من البد".

8 - وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه أسقط "طائرة بلا طيار تابعة لحزب الله دخلت من لبنان إلى إسرائيل". وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، اكتشفت القوة المؤقتة طائرة مسيرة

من دون طيار تحلق في اتجاه الشمال الشرقي، وسقطت الطائرة شمال الخط الأزرق بالقرب من قليعات (القطاع الشرقي). غير أن القوة المؤقتة لم تعثر على أي حطام. وفي 22 كانون الثاني/يناير، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه "أسقط طائرة بلا طيار دخلت من لبنان إلى المجال الجوي الإسرائيلي" بالقرب من كيبوتز حانيتا، جنوب علما الشعب (القطاع الغربي). ولم تعاين القوة المؤقتة هذا الحادث. وفي 1 شباط/فبراير، قال حزب الله إنه "أسقط طائرة بلا طيار تابعة للعدو الإسرائيلي دخلت المجال الجوي اللبناني خارج بليدا". ولم تعاين القوة المؤقتة هذا الحادث.

9 - وواصلت القوة المؤقتة الاتصال والتنسيق مع الطرفين لنزع فتيل التوتر على طول الخط الأزرق وتأكيد أهمية احترام القرار 1701 (2006). وفي الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 19 شباط/فبراير، سجّلت القوة المؤقتة 328 خرقا بريا من جانب مدنيين لبنانيين عبروا إلى جنوب الخط الأزرق، ومن بينها 229 خرقا من جانب رعاة ومزارعين، خاصة في منطقة مزارع شبعا، وكذلك 71 خرقا من جانب مدنيين كانوا في طريقهم إلى بئر شعيب بالقرب من بليدا. وفي 13 كانون الثاني/يناير، شاهدت القوة ثمانية جنود من الجيش اللبناني، كان بعضهم مسلحين، يعبرون إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من كفر شوبا في ثلاث مناسبات مختلفة مع التقاط صور للمنطقة الواقعة جنوب الخط الأزرق. وعقب تحذير من القوة المؤقتة، عادوا إلى شمال الخط الأزرق. وفي 12 كانون الثاني/يناير، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على راع عبر إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من بسطرة (القطاع الشرقي). وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 13 كانون الثاني/يناير، موجهين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (A/75/717–S/2021/78)، أبلغت الممثلة الدائمة للبنان عن هذا الحادث وذكرت أنه "تتمّ متابعة الموضوع بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان". وفي 15 كانون الثاني/يناير، يسرت القوة المؤقتة، بالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، عودة الراعي إلى لبنان. وما زال تحقيق القوة المؤقتة جاريا.

10 - وبالإضافة إلى انتهاكات الخط الأزرق التي لاحظتها القوة المؤقتة، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر بأنه اعتقل فلسطينيا عبر إلى شمال الخط الأزرق بالقرب من الضهيرة (القطاع الغربي). وفي 18 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه أحبط محاولات عبور إلى جنوب الخط الأزرق من جانب مواطنين سودانيين بالقرب من منطقة عيتا الشعب (القطاع الغربي) وفي موقع غير محدد. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنه اعتقل مواطنين سودانيين لمحاولتها العبور إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من ميس الجبل. ويسرت القوة المؤقتة، بالتنسيق مع الطرفين، إعادة سبع أبقار عبرت إلى جنوب الخط الأزرق في 24 كانون الثاني/ يناير في منطقة الوزاني (القطاع الشرقي). وفتحت القوة المؤقتة تحقيقا في الحادث.

11 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق. ومع أن حكومة لبنان رحبت بمقترح القوة المؤقتة المقدم في عام 2011 لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، لم ترد بعد حكومة إسرائيل على المقترح.

12 - ومن أجل المساعدة على الحفاظ على خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من الأفراد المسلحين غير المأذون بهم ومن الأعتدة والأسلحة غير المأذون بها، احتفظت القوة المؤقتة، بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، بـ 16 نقطة تفتيش دائمة و 129 نقطة تفتيش مؤقتة في المتوسط، وأجرت 357 عملية مضادة لإطلاق الصواريخ في المتوسط كل شهر.

13 - وشاهدت القوة المؤقتة أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات في 317 مناسبة. وانطوى جميع هذه الحوادث على أسلحة صيد، فيما عدا أربعة الحوادث التالية. في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، شاهدت دورية تابعة لفريق مراقبي لبنان شخصا يوجه بندقية بدون مخزن ذخيرة نحو سائق سيارة أخرى في عين إبل (القطاع الغربي). وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، شاهدت القوة الموقتة سبعة أفراد، أحدهم يحمل بندقية من طراز M16، قرب الخط الأزرق بالقرب من غجر. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، شاهدت القوة الموقتة شخصين، أحدهما يحمل بندقية من طراز AK-47، بالقرب من عيترون (القطاع الغربي). وفي 27 كانون الثاني/يناير، شاهدت القوة المؤقتة شخصين، أحدهما يحمل بندقية من طراز AK-47، بالقرب من رامية (القطاع الغربي). وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بجميع الحوادث الأربعة.

14 - وعملا بالقرار 2539 (2020)، حافظت القوة المؤقتة على نسق عملياتها ووجودها الواضح في جميع أرجاء منطقة العمليات، وأجرت في المتوسط 497 13 نشاطا تنفيذيا عسكريا شهريا، بما في ذلك 281 6 دورية. وشاركت امرأة واحدة على الأقل من أفراد حفظ السلام في حوالي 4 في المائة من الأنشطة التنفيذية العسكرية التي قامت بها البعثة. واحتفظت الدوريات الراكبة والراجلة والجوية للقوة المؤقتة بوجود عملياتي في جميع البلدات والقرى الواقعة في منطقة العمليات. واستمرت دوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي يتعذر وصول الدوريات البرية إليها، بما في ذلك الأملاك الخاصة والأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام المضادة للأفراد. ورغم مراعاة التدابير الوقائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ظلت عمليات القوة المؤقتة التي نفذت بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني عند نسبة 15 في المائة. وبسبب التدابير التقييدية المتصلة بكوفيد-19، خفضت القوة المؤقتة أنشطتها التنفيذية بنسبة 6 في المائة تقريبا. ومنذ 14 كانون الثاني/يناير، علّق الجيش اللبناني أنشطته التدريبية، بينما ما زالت مسيرات التواصل مع المجتمعات المحلية معلقة.

15 - ورغم الطلبات المتكررة، لم تُتح بعد للقوة المؤقتة إمكانية كاملة للوصول إلى العديد من المواقع التي تثير الاهتمام، بما في ذلك بعض مواقع جمعية أخضر بلا حدود. ومع أن حرية تنقل القوة المؤقتة احتُرمت في معظم الحالات، فإن القوة واجهت بعض القيود في تنقلها، على النحو المبين بتفصيل في المرفق الأول.

16 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة القيام بعمليات الاعتراض البحري في مختلف أرجاء منطقة العمليات البحرية، إذ استوقفت 192 2 سفينة. وقام الجيش اللبناني بتفتيش جميع السفن الـ 373 التي أحالتها القوة المؤقتة للتفتيش وأخلى سبيلها.

17 - وواصلت القوة المؤقتة دعم جهود بناء قدرات بحرية الجيش اللبناني من خلال إجراء 216 دورة تدريبية وتدريبا عمليا، والتمرن معا على المعايير التشغيلية المشتركة الخاصة بأنشطة القيادة والرصد واستيقاف السفن. وشمل ذلك إجراء أول تدريب متقدم على تكامل عمليات الاعتراض البحري في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وما زالت الدورات التدريبية التي تتطلب الحضور الشخصي معلّقة بسبب القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19.

18 - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تواصلهما في إطار الحوار الاستراتيجي، وإن كان ذلك بوتيرة أقل بسبب القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. وساعدت القوة المؤقتة الجيش اللبناني في وضع خطط لمفهوم تدريب الكتيبة النموذجية وتحسين موقع التدريب الذي حدد في شواكر (القطاع الغربي). وأنجزت الخطوات التحضيرية لتجديد مقر الكتيبة النموذجية في صربين (القطاع الغربي).

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

19 - عقدت القوة المؤقتة اجتماعات ثلاثية في 27 تشرين الأول/أكتوبر و 7 كانون الأول/ديسمبر و 2 كانون الثاني/يناير بصيغة مصغّرة وعدد أقل من المشاركين بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وواصلت القوة المؤقتة أنشطتها المنتظمة في مجال الاتصال والتنسيق مع الطرفين، بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت. وواصلت البعثة أيضا تواصلها الثنائي الجاري مع الطرفين واستعملت الآلية الثلاثية الأطراف لحل المسائل الخلافية، بوسائل منها تنشيط المناقشات المتعلقة بوضع علامات على الخط الأزرق.

20 - وبعد أن ظلت عملية وضع العلامات على الخط الأزرق معلقة منذ أيار/مايو 2017، استؤنفت العملية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث انتهى الجيش اللبناني من التحقق من 21 علامة من علامات الخط الأزرق المتبقية في 21 كانون الأول/ديسمبر. وحثت القوة المؤقتة جيش الدفاع الإسرائيلي على إكمال التحقق من علاماته الثماني المتبقية. وتمشيا مع توصيات النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، واصلت القوة المؤقتة تجديد علامات الخط الأزرق القائمة.

21 - ورغم موافقة إسرائيل على مقترح القوة المؤقتة المقدم في عام 2008 لإنشاء مكتب اتصال للقوة المؤقتة في تل أبيب، ما زال إنشاء هذا المكتب مسألة معلّقة.

22 - ووفقا لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، واصلت القوة المؤقتة، من خلال مشاريع الأثر السريع ومبادرات التعاون المدني - العسكري الممولة من البلدان المساهمة بقوات، تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك قوات الأمن الداخلي، ودعمت جهود السلطات المحلية لمنع انتقال مرض كوفيد-19. وشمل هذا الدعم التبرع بمعدات الحماية الشخصية، وتدريب العاملين الطبيين على الكشف عن الفيروسات، وإجراء الفحوص، وتدابير الحجر الصحي.

23 - وتواصل القوة المؤقتة دعم تنفيذ القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بوسائل منها تدريب 015 5 فردا من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة، بمن فيهم 351 امرأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويواصل قادة القطاعات وقادة الكتائب التابعون للقوة المؤقتة استيفاء معايير أداء محددة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وتمشيا مع القرار 2539 (2020)، تدعم القوة المؤقتة تنفيذ خطة عمل لبنان الوطنية الأولى لتنفيذ القرار 1325 (2000)، بوصفه عضوا في لجان التنسيق الخمس للخطة.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

24 - لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وما زال حزب الله يعترف علنا بأن لديه قدرات عسكرية. وما زال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يعوق قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها.

25 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، صرح الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، بأن "المقاومة لديها الآن ضعف عدد القذائف الدقيقة التي كانت تملكها في العام الماضي ... ويمكننا ضرب جميع الأهداف المهمة داخل الكيان الإسرائيلي".

26 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 16 تشرين الثاني/نوفمبر، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (S/2020/1120)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أن حزب الله واصل "تغلغله ووجوده العسكري ... بجنوب لبنان" وأن "هذا الوضع الخطير يشكل تهديدا لا لإسرائيل ومواطنيها فحسب، بل أيضا لشعب لبنان، الذي يتخذ

منه حزبُ الله دروعا بشرية لحماية ترسانته التي تضم أكثر من 000 130 من الصواريخ والبنى التحتية العسكرية". وفي 26 كانون الثاني/يناير، قال رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، أفيف كوشافي، "كل خامس منزل في لبنان هو إما مستودع للقذائف أو مستودع للصواريخ"، وأضاف قائلا "إننا سنهاجم الأهداف العسكرية، ولكن إذا كان صاروخ من الصواريخ مرتبطا بمنزل، فإنه يصنف في خانة الأهداف العسكرية".

27 - ونفذ الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي 24 عملية اعتقال متصلة بالإرهاب خلال الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 19 شباط/فبراير 2021، بما في ذلك اعتقال مشتبه في انتسابهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

28 - وفي شرق لبنان وشماله، تحولت عدة منازعات شخصية إلى حالات إطلاق نار، مما أسفر عن مقتل 33 شخصا (من بينهم طفلان) وجرح 78 آخرين. وانطوت 16 حالة على الأقل من المنازعات الشخصية التي وقعت في بعلبك - الهرمل، شرق لبنان، على استخدام قنابل صاروخية.

29 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أمر مجلس الدفاع الأعلى باتخاذ تدابير أمنية أكثر تشددا لمواجهة انتشار الأسلحة واستخدامها للأغراض الاحتفالية. ومع ذلك، في 1 كانون الثاني/يناير، قُتلت لاجئة سورية في بعلبك، شرق لبنان، على إثر إطلاق نار احتفالي. وفي حادث منفصل وقع أيضا في 1 كانون الثاني/ يناير، أصيبت بأضرار طائرة مدنية كانت واقفة في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت عقب إطلاق نار احتفالي.

30 - وظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جميع أرجاء لبنان مستقرة، رغم الإبلاغ عن وقوع حوادث متفرقة في مخيمي عين الحلوة والمية مية. ولم يُحرز تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

31 - تواصلت مزاعم تشير إلى نقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة للدولة وما زالت مسألة تثير قلقا شديدا. ففي حال ثبوت عمليات نقل من هذا القبيل، فإنها ستشكل انتهاكا للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثاني). ومع أن الأمم المتحدة تأخذ مزاعم نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يمكّنها من التحقّق منها بشكل مستقل.

32 - وبالإشارة إلى الفقرة 36 من تقريري المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1110)، في 29 أيلول/سبتمبر، خلال المناقشة السنوية للجمعية العامة، وفي إطار حق الرد وصف ممثل جمهورية إيران الإسلامية الادعاءات التي قدمتها إسرائيل ضد بلده بأنها باطلة ولا أساس لها من الصحة. وأشار إلى انتهاك النظام الإسرائيلي لكرامة الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وتجاهل لقرارات الأمم المتحدة، وكذلك استمرار احتلاله لأراض في الجولان السوري وجزء من لبنان (انظر A/75/PV.15).

33 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، صرح الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، بأن حزب الله "استلم [قذيفة] كورنيت من السوريين للدفاع عن بلدنا وقد استخدمناه في حرب تموز/يوليه". وفي 3 كانون الثاني/يناير، صرح السيد نصر الله بأنه "عندما قدمت إيران قذائف ... إلى لبنان، كان يجب على ... الشعب اللبناني الدفاع عن لبنان".

34 - وتواصلت أنباء تفيد بمشاركة حزب الله في القتال الجاري في الجمهورية العربية السورية.

35 - وظلت الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية مغلقة بسبب القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، مع استثناءات محدودة. غير أنه استمر الإبلاغ عن عمليات التهريب عبر الحدود، بما في ذلك تهريب الوقود والدقيق والأدوية. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، اعتقل الجيش اللبناني، في عوينات في محافظة عكار، أربعة لبنانيين كانوا يحاولون تهريب 27 مواطنا سوريا إلى داخل لبنان. وفي إطار عمليات مكافحة الاتجار، في 2 كانون الثاني/يناير، في الهرمل، ألقى الجيش اللبناني القبض على ثلاثة لبنانيين كانوا قد أطلقوا النار على مركبة عسكرية، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة آخر.

36 - ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على بعملية نقل واحدة عن طريق البحر من لبنان إلى قبرص في كانون الثاني/يناير، شملت سبعة مواطنين سوريين.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

37 - قامت القوة المؤقتة بتطهير 4 906 أمتار مربعة من الأراضي في منطقة عملياتها، حيث وجدت 985 لغما مضادا للأفراد وتخلصت منها. وأجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 30 زيارة رصد لضمان ومراقبة النوعية، وعملية واحدة من عمليات نقل المهام المتصلة بضمان النوعية، وقدّمت أربع إحاطات للتوعية بالمخاطر لفائدة 21 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة.

واو - ترسيم الحدود

38 - لم يحرز أي تقدم نحو ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ولا فيما يتّصل بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في تقريري المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (انظر S/2007/641، المرفق).

39 - وفي 28 و 29 تشرين الأول/أكتوبر و 11 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ممثلون لحكومتي إسرائيل ولبنان الجولات الثانية والثالثة والرابعة من المحادثات لمناقشة ترسيم حدودهما البحرية. وتوسطت الولايات المتحدة الأمريكية في المناقشات التي استضافها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان في مقر القوة المؤقتة في الناقورة بجنوب لبنان. وأرجئت جولة أخرى من المحادثات كان من المقرر إجراؤها في 2 كانون الأول/ديسمبر إلى إشعار آخر.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

40 - في 22 تشرين الأول/أكتوبر، أجرى رئيس لبنان، ميشيل عون، مشاورات برلمانية ملزمة أسفرت عن تعيين رئيس الوزراء السابق، سعد الحريري، رئيسا للوزراء بأغلبية 65 صوتا من أصل 120 عضوا في البرلمان (استقال 8 منهم). وتعهد السيد الحريري بالإسراع بتشكيل حكومة من الأخصائيين غير المتحزبين، تكون مهمتهم هي تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الواردة في خريطة طريق المبادرة الفرنسية. وحتى 19 شباط/فبراير، على الرغم من المناقشات الجارية بين الرئيس ورئيس الوزراء المعين، وكذلك المناشدات التي قدمتها الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية والشركاء الدوليون، لم يُتوصل بعد إلى اتفاق بشأن مجلس وزراء مقبل.

41 - وقد أدت الأزمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة في لبنان إلى تفقير أكثر من نصف السكان. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بحوالي 20 في المائة تقريبا. وما زال وصول المودعين إلى حساباتهم محدودا بشكل شديد. وفقدت الليرة اللبنانية حوالي 85 في المائة من قيمتها الرسمية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، إذ يجري تداول الدولار الواحد في السوق السوداء مقابل 000 9 ليرة. وفي 8 كانون الثاني/يناير 2021، ذكر حاكم البنك المركزي، رياض سلامة، أن سعر الصرف "سيكون مرنا"، وأشار في الوقت نفسه إلى أن ذلك ينبغي أن يقترن ببرنامج لتعزيز الثقة والتعاون مع صندوق النقد الدولي. وأشار السيد سلامة أيضا إلى أن المصرف المركزي لديه نحو 500 مليون دولار فوق الحد الأدنى لمستوى الاحتياطيات الإلزامية وهو 17,5 بليون دولار. وارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بنسبة 145 في المائة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في حين ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنحو 402 في المائة خلال نفس الفترة. وما زالت المحادثات بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي متوقفة.

42 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، ذكر البنك الدولي أن "تعمد السلطات عدم اتخاذ إجراءات فعالة في مجال السياسات قد عرض الاقتصاد لكساد شاق وطويل الأمد". وفي تقرير مؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، حث البنك الدولي لبنان على اتباع "استراتيجية للاستقرار المالي الكلي تكون ذات مصداقية وشاملة ومنسقة، ضمن إطار مالي كلي متوسط الأجل"، يشمل إعادة هيكلة الديون والقطاع المالي، واعتماد إطار جديد للسياسات النقدية، وإجراء تسويات مالية، وإدخال إصلاحات مواتية للنمو، وتعزيز أوجه الحماية الاجتماعية.

43 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، أشار رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال، حسن دياب، إلى أن إعانات الواردات الحيوية يمكن أن تستمر لمدة "ستة أشهر [أخرى] إذا طبقنا نظام الحصص". وفي 12 كانون الثاني/يناير، وافق البنك الدولي على منح قرض قيمته 246 مليون دولار لمشروع شبكة أمان اجتماعي طارئة مدته 3 سنوات لتوفير التحويلات النقدية الطارئة والحصول على الخدمات الاجتماعية لفائدة حوالي 000 786 من اللبنانيين الذين يعانون من الفقر والضعف.

44 - وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، انسحبت الشركة التي جرى التعاقد معها لمراجعة حسابات المصرف المركزي مشيرة إلى "عدم تزويدها بالمعلومات بما يكفي". وقد استند المصرف المركزي إلى قانون سرية الأعمال المصرفية كأساس لعدم الإفصاح عن معلومات معينة. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، وافق البرلمان على قانون يعلق سرية الأعمال المصرفية لمدة سنة واحدة. في 19 كانون الثاني/يناير 2021، طلب مكتب النائب العام في سويسرا مساعدة قانونية من السلطات اللبنانية فيما يتعلق بتحقيق في مزاعم تتعلق بغسل أموال واختلاس مرتبطة بالمصرف المركزي للبنان. وأحيل الطلب إلى المدعي العام في لبنان.

45 - وتفاقمت مشاعر الإحباط العام من جراء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التدابير التقييدية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 لتتحول إلى أعمال عنف في عدة مناسبات. وفي 26 و 27 كانون الثاني/يناير في طرابلس، لقي متظاهران مصرعهما، وأصيب 246 متظاهرا و 81 فردا من أفراد الأمن، عندما اقتحم متظاهرون مباني حكومية محلية واشتبكوا مع قوات الأمن. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر في بيروت، توفي لاجئ سوري بعد أن أضرم النار في نفسه. وفي 6 كانون الثاني/يناير في بيروت أيضا، انتحر حرقا رجل لبناني. وفي 7 كانون الثاني/يناير، انتحر حرقا لاجئ سوري آخر في تعلبايا في منطقة البقاع.

46 - وأدت المخاوف من انعدام الأمن والخروج على القانون إلى اندلاع احتجاجات سلمية في الهرمل، في البقاع، في 5 كانون الثاني/يناير، وفي طرابلس، شمال لبنان، في 8 كانون الثاني/يناير. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، فر 69 سجينا من قصر العدالة في بعبدا بجبل لبنان. وألقت قوات الأمن الداخلي القبض على 37 هاربا، وتوفي خمسة هاربين آخرين عندما تحطمت السيارة التي فروا على متنها، بينما ما زال 27 منهم في حالة فرار. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، عُثر على عقيد جمركي متقاعد في منزله في قرطبا بمنطقة جبيل وقد تعرض لإصابة قاتلة في الرأس؛ وفتح تحقيق جنائي في الحادث. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، في كحّالة في منطقة عاليه بجبل لبنان، أطلق مجهولون النار على مواطن لبناني فأردوه قتيلا في سيارته. وفي 4 شباط/فبراير، عُثر على لقمان سليم، وهو ناشط سياسي وإعلامي معروف بمواقفه المنتقدة لحزب الله، مقتولا رميا بالرصاص في سيارته بالقرب من النبطية في جنوب لبنان. وأُدين مقتل السيد سليم على نطاق مختلف الأطياف السياسية، وأُمر بفتح تحقيق جنائي.

47 - ويبلغ عدد القتلى من جراء الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 205 قتلى، منهم 23 لاجئا سوريا ولاجئان فلسطينيان. وقد أصيب أكثر من 500 6 شخص، وأفادت 543 من الأسر المعيشية في أوساط اللاجئين بإصابة أفراد منها، وأُبلغ عن إصابة 26 لاجئا فلسطينيا. وما زال التحقيق في أسباب الانفجار وملابساته مستمرا. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، رفض البرلمان طلب قاضي التحقيق فادي صوان توسيع نطاق التحقيق ليشمل وزراء سابقين وحاليين في حكومة تصريف الأعمال. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، أعلن القاضي صوان عن نيته استجواب رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال، ووزير المالية السابق علي حسن خليل، ووزيري الأشغال العامة السابقين غازي زعيتر ويوسف فنيانوس، بوصفهم مشتبها فيهم. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، طلب السيد خليل والسيد زعيتر من محكمة النقض إحالة القضية إلى قاض آخر. وفي 18 شباط/فبراير، نحَّت محكمة النقض القاضي صوان من التحقيق. وعين قاض جديد، هو طارق بيطار، في اليوم التالي. وحتى 19 شباط/فبراير، كانت قد وُجهت تهم إلى 37 شخصا؛ واحتُجز 25 منهم. ونظم الضحايا وأسرهم احتجاجات على ما اعتبروه انعداما للمساءلة وتدخلا سياسيا في التحقيق.

48 - ومنذ 4 آب/أغسطس، وصلت المساعدة الإنسانية التي تنسقها الأمم المتحدة إلى حوالي 000 300 شخص عن طريق تدخلات في مجالات الحماية، والأمن الغذائي، والمأوى والتأهيل، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية. وتواصل التنسيق مع الجيش اللبناني الذي يقود جهود الحكومة. وتلقى النداء الإنساني العاجل، الذي أصدر في 14 آب/أغسطس وأغلق بابه في 31 كانون الأول/ديسمبر، 165,1 مليون دولار (84 في المائة) من المبلغ المطلوب الذي قدره 196,6 مليون دولار. وإلى جانب التمويل المقدم خارج إطار النداء العاجل، تبرعت الجهات المانحة بمبلغ 310,9 ملايين دولار للاستجابة المتعلقة بانفجار المرفأ.

49 - وفي أعقاب تقييم سريع للأضرار والاحتياجات الناجمة عن الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت، فعَّل كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي إطارهم الاستراتيجي للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في 4 كانون الأول/ديسمبر. ويشمل هذا الإطار تقديرا قيمته 584 مليون دولار لتحقيق انتعاش محوره الإنسان على مدى 18 شهرا. وتقدر تكاليف الإصلاح وإعادة الإعمار في الأجل الطويل بمبلغ 2 بليون دولار.

50 - وقد عُرض الإطار الاستراتيجي للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار وآلية تمويل لبنان (وهو صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة) على المؤتمر الدولي لدعم سكان لبنان، الذي استضافته عبر الإنترنت

فرنسا والأمم المتحدة في 2 كانون الأول/ديسمبر. وفي سياق تقييم الاستجابة الإنسانية للأزمة والجهود المبذولة من أجل تحقيق انتعاش مبكر، أعرب المشاركون عن قلقهم من الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وأكدوا من جديد الضرورة الملحة لاتفاق القادة السياسيين اللبنانيين في أقرب وقت ممكن على تشكيل حكومة ذات مصداقية، ودعوا إلى احترام حقوق الإنسان، وأكدوا من جديد تضامنهم مع شعب لبنان. وشدد المشاركون على أهمية استمرار التمويل بعد فترة المعونة الإنسانية الطارئة، ولا سيما في مجالات الحكم الرشيد، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والإسكان، والثقافة والتراث، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات العاجلة للمؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات متوسطة الحجم. وأيد المشاركون إعادة بناء مرافق المرفأ والأحياء المجاورة له، من أجل البناء على نحو أفضل وبطريقة شاملة وشفافة، وأكدوا بشدة على أهمية التنفيذ الفعلي للإصلاحات التي يتوقعها رجال ونساء لبنان والمجتمع الدولي.

51 - وفي كانون الأول/ديسمبر، أدانت السلطات القضائية ثلاثة من كبار ضباط قوات الأمن الداخلي وآخرين بجرائم فساد خطيرة، واستنادا إلى قانون الإثراء غير المشروع الذي اعتُمد مؤخرا، شرعت في مقاضاة أكثر من 25 من كبار المسؤولين العامين، منهم القائد السابق للجيش اللبناني. وشملت مبادرات أخرى في مجال مكافحة الفساد استحداث نظام جديد للتصريح بالممتلكات وإنشاء مكتب خاص لحماية المبلِّغين عن المخالفات.

52 - ولا تزال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد معطلة إلى حين تعيين مفوضيها. ولا يعمل أيضا كل من الهيئة الوطنية للمفقودين والمختفين قسرا في لبنان والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، المتضمّنة لجنة الوقاية من التعذيب، إذ لم تخصص لهما ميزانيتان. وفي 6 كانون الثاني/يناير، أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان إعلانا بشأن خطاب الكراهية، اعترفت فيه بقلق بالغ بتزايد حدة هذا الخطاب في لبنان والتزمت بمواجهته. ولم تنجز بعد تحقيقات في ادعاءات سابقة متعلقة بالإفراط في استخدام القوة من جانب قوات الأمن ضد المحتجين (انظر الفقرة 60 من الوثيقة S/2020/195).

53 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، استعرضت اللجان النيابية المقترحات المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية المزمع إدخالها قبل إجراء الانتخابات النيابية في عام 2022.

54 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، عدَّل البرلمان القانون المتعلق بالعنف الأسري ليشمل العنف الاقتصادي والنفسي، ونص على تكليف مدعين عامين وقضاة متخصصين، وأقر قانوناً يجرم التحرش الجنسي في أماكن العمل وفي الأماكن العامة. ودعما للجهود التي يبذلها البلد من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، قدمت الأمم المتحدة المشورة بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين داخل الجيش اللبناني، وتحسين الوقاية من العنف الجنساني والاتجار بالأشخاص والتصدي لهما، وزيادة المشاركة الفعلية للمرأة في بناء السلام، وتكثيف الدعم لتمثيل المرأة في الحياة السياسية ومشاركتها في الانتخابات التي ستجري في عام 2022.

55 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر، بلغ مجموع المساعدات الدولية المقدّمة إلى لبنان التي أبلغت عنها الجهات المانحة 2,01 بليون دولار، وهي تتضمن مبلغا قدره 1,7 بليون دولار تم صرفه في عام 2020 ومبلغا قدره 304 ملايين دولار تم ترحيله من عام 2019. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تُسدَّد بعدُ قدرها 372 مليون دولار لعام 2021 وما بعده. وفي إطار المبلغ الإجمالي، بلغت نسبة تمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2020 نحو 63 في المائة لتصل إلى 1,68 بليون دولار، حيث

أبلغت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن ورود مبالغ قدرها 1,4 بليون دولار في عام 2020 و 245 مليون دولار مرحّلة من عام 2019.

56 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر أيضا، كان 162 882 شخصا من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، من بينهم 531 865 لاجئا سوريا و 631 16 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. واستمر عدد اللاجئين السوريين المسجّلين في الانخفاض بسبب العودة إلى الجمهورية العربية السورية، والاستقرار في بلدان ثالثة، والوفيات، والرحيل إلى أماكن أخرى. وفي ظل وقف تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى مفوضية شؤون اللاجئين منذ عام 2015، لا يُعرف العدد الفعلي للسوريين الموجودين في لبنان الذين يحتاجون إلى حماية دولية. ولا يزال عددهم في حدود 1,5 مليون لاجئ حسب تقديرات حكومة لبنان.

57 - وأثناء "المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين إلى سوريا"، الذي عُقد في دمشق يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، شدد وزير الخارجية والمغتربين ووزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية على رغبة البلد في زيادة عدد اللاجئين العائدين إلى الجمهورية العربية السورية، مُشيرَين إلى ورقة السياسة العامة المتعلقة بالعودة التي أقرها مجلس الوزراء في 14 تموز/يوليه 2020، والتي تحدد التدابير الرامية إلى تسريع العودة الآمنة للنازحين إلى الجمهورية العربية السورية. وفي تلك الأثناء، استمرت عمليات ترحيل السوريين الذين دخلوا إلى لبنان أو عادوا إليه بصورة غير قانونية بعد 24 نيسان/أبريل 2019، دون تطبيق الضمانات الإجرائية القانونية.

58 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، في قضاء بشري بمحافظة لبنان الشمالي، وبعد أن أطلق رجل سوري النار على مواطن لبناني وقتله، قام مواطنون لبنانيون من سكان المنطقة بالاعتداء على سوريين ومنازلهم، مما أسفر عن إصابة 13 شخصا بجروح وأجبر حوالي 338 أسرة سورية على الرحيل. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، وعقب خلاف شخصي بين مواطنين لبنانيين وسوريين في قضاء المنية بمحافظة لبنان الشمالي، تم إحراق مخيّم غير رسمي للاجئين، مما أدى إلى إصابة أربعة أشخاص بجروح، وإجبار حوالي 90 أسرة من أسر اللاجئين السوريين على الانتقال إلى مكان آخر.

59 - وداخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، أدت المظاهرات الهادفة للفت الانتباه إلى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية الصعبة للغاية، وكذلك إلى احتياجاتهم الإنسانية واحتياجاتهم المتصلة بالحماية، إلى إغلاق مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بشكل مؤقت وإلى انقطاع الخدمات.

60 - وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت المحكمة الخاصة بلبنان حكما بالسجن مدى الحياة على سليم عياش، الذي أُدين في وقت سابق، في قضية *عياش وآخرين* لضلوعه في التفجير الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وأسفر عن مقتل 22 شخصا، من بينهم رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وعن إصابة 226 آخرين. وأصدرت المحكمة مذكرة توقيف جديدة بحق السيد عياش، الذي لا يزال طليقاً. وفي 13 كانون الثاني/يناير، استأنف على الحكم كل من الادعاء والدفاع والممثل القانوني للضحايا المشاركين في الدعوى.

61 - وسجلت معدلات الإصابة بكوفيد-19 ارتفاعا كبيرا لتصل إلى المرحلة 4 من العدوى المجتمعية للفيروس في أواخر شهر كانون الثاني/يناير. وفرضت الحكومة إغلاقا كاملا يسري على جميع أنحاء البلد

خلال الفترة من 14 كانون الثاني/يناير إلى 8 شباط/فبراير. ووزّع الجيش اللبناني مساعدات مالية على نحو 000 280 أسرة من الأسر الأكثر احتياجًا للتخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتدابير الإغلاق. ونظرا إلى اقتراب معدل إشغال وحدات العناية المركّزة من نسبة 95 في المائة، وإلى أن استمرار هجرة العاملين في المجال الصحي يقلص أكثر من قدرة البلد على مواجهة الجائحة، قدمت منظمة الصحة العالمية ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المساعدةَ من أجل تأمين مزيد من الأَسِرَّة والمعدات والموارد البشرية للمستشفيات، ولا سيما من الممرضين والممرضات. وفي 8 شباط/فبراير، بلغ مجموع الحالات في لبنان 122 339 حالة ومجموع الوفيات 3 993 حالة وفاة منذ بداية الجائحة. وفي نفس التاريخ، ثبتت إصابة 2 781 لاجئا سوريا و 5 215 لاجئا فلسطينيا و 28 لاجئا من جنسيات أخرى بمرض فيروس كورونا، وقد توفّي منهم 127 سوريا و 184 فلسطينيا. وتسعى مفوضية شؤون اللاجئين والأونروا إلى احتواء انتقال عدوى الفيروس في صفوف اللاجئين وضمان حصولهم، على قدم المساواة مع الآخرين، على الاختبارات والعلاج واللقاحات في إطار الخطة الوطنية للاستجابة لكوفيد-19. وقد حصل نداء الطوارئ للبنان لمواجهة جائحة كوفيد-19 على مبلغ 91 مليون دولار بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر. وبفضل الدعم المالي لمواجهة الطوارئ المقدَّم من البنك الدولي، تلقى لبنان أول دفعة من اللقاحات في 13 شباط/فبراير. وكذلك بفضل إمدادات إضافية من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاح كوفيد-19 على الصعيد العالمي، تهدف الحكومة إلى تطعيم ما لا يقل عن ثلث السكان، بمن في ذلك اللاجئون والعمال المهاجرون، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021.

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

62 - ظلّت تدابير التأهب التي اتخذتها الأمم المتحدة تسترشد بخطة الطوارئ المؤسسية التي وضعها البلد لمواجهة كوفيد-19 في جميع أنحائه، وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، بما فيها تدابير الحجر الصحي وترتيبات العمل عن بعد، حسب الاقتضاء.

63 - وواصلت القوة المؤقتة مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى الوقاية من المخاطر والتخفيف منها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية. وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، وشملت استخدام مجموعة مرافقة مسلحة أثناء التنقلات الرسمية لجميع موظفي الأمم المتحدة. ويسرت القوة المؤقتة إيفاد 24 بعثة من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى منطقة العرقوب.

64 - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة المؤقتة أو في ارتكابهم تلك الهجمات. وعقدت المحكمة العسكرية الدائمة جلسات في 15 كانون الأول/ديسمبر بشأن الهجوم الذي تعرّض له في عام 2007 حفظة سلام تابعون للقوة المؤقتة يعملون في الوحدة الإسبانية، وكذلك في دعوى تتعلق بنية ارتكاب عمل إرهابي رُفعت في كانون الثاني/يناير 2014. وبالنسبة للقضية المتعلقة بالهجوم الخطير الذي شُنّ على القوة المؤقتة في 27 أيار/مايو 2011، عُقدت جلسة في 26 تشرين الأول/أكتوبر، ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في 21 أيلول/سبتمبر 2021. وفي قضية الهجوم الذي أدى في عام 1980 إلى مقتل اثنين من حفظة السلام الأيرلنديين التابعين للقوة المؤقتة وإصابة آخر بجروح من جراء إطلاق النار عليهم، هذه القضية التي عرضت الأمم المتحدة في إطارها على المحكمة، بناء على طلبها، تقرير مجلس التحقيق الذي طلبت القوة المؤقتة إجراءه بشأن الحادث، أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة حكما في 21 كانون

الأول/ديسمبر، حكمت فيه على الجاني بالأشغال الشاقة لمدة 15 عاما. وتم الاستئناف على الحكم في هذه القضية أمام محكمة التمييز العسكرية. ولم تُبلَّغ الأمم المتحدة برفع أي دعوى جنائية لتقديم إلى العدالة مرتكبي الحادثة التي وقعت في 4 آب/أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي) التي هاجم فيها أفراد مسلحون دورية تابعة للقوة المؤقتة، على النحو المبين في تقريري المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (S/2018/1029).

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

65 - حتى 19 شباط/فبراير، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 636 10 من الأفراد العسكريين، من بينهم 637 امرأة (6,0 في المائة)، من 45 بلداً مساهماً بقوات؛ و 244 موظفا مدنيا دوليا، من بينهم 94 امرأة (38,5 في المائة)؛ و 565 موظفا مدنيا وطنيا، من بينهم 151 امرأة (26,7 في المائة). ومنذ مغادرة السفينة البرازيلية في 2 كانون الأول/ديسمبر، أصبحت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تضم خمس سفن، وطائرة عمودية واحدة، و 697 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة، من بينهم 32 امرأة (4,6 في المائة). وتولت ألمانيا قيادة القوة البحرية في 15 كانون الثاني/يناير. وإضافة إلى ذلك، يعمل 52 مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم 9 نساء (17,3 في المائة)، لدى فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون للإشراف العملياتي للقوة المؤقتة. وتعمل المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد العسكريين برتبة عقيد؛ أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين فهي تعمل برتبة مد-2.

66 - وعملا بالالتزام بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بتعزيز الأداء والمساءلة، أجرت القوة المؤقتة في تشرين الثاني/نوفمبر أول تقييم لأدائها باستخدام إطار النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. واسترشدت عملية التخطيط لميزانية الفترة 2021-2022 أيضا بهذا الإطار.

67 - وتنفيذا للالتزامات المقطوعة بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وقرار مجلس الأمن 2436 (2018)، أنهت القوة المؤقتة تقييم 14 وحدة عسكرية تابعة لها وسفينتين من حيث الاستعداد اللوجستي والتدريب والتأهب العملياتي في 30 تشرين الأول/أكتوبر. وتمت معالجة العيوب التي اتضح وجودها في وحدتين عسكريتين، وهي تتصل بالجوانب اللوجستية والوثائق. وفي 31 كانون الثاني/يناير، أنهت البعثة تقييم 15 وحدة عسكرية إضافية وسفينة واحدة، مما سمح بالكشف عن وجود 12 عيبًا فيما يتعلق بالجوانب اللوجستية والتدريب والوثائق ومعرفة المنطقة والمسائل الجنسانية لدى ثماني وحدات، ويجب معالجة تلك العيوب بحلول 20 شباط/فبراير.

68 - وفي رسالتي المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/1059)، قُمت، عملا بالقرار 2539 (2020)، بعرض العناصر الأولى من خطة تنفيذ التقييم المتعلق باستمرار أهمية موارد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (انظر S/2020/473). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أكملت القوة المؤقتة استعراض ملاك الموظفين المدنيين، لكفالة مواءمة القوة العاملة بشكل أوثق مع احتياجات القوة المؤقتة. وبعد الانتهاء من وضع خطة شاملة لتحسين المراقبة بالفيديو في 19 موقعا على طول الخط الأزرق، مما سيعزز حماية القوة والإلمام بالحالة، والكشف عن انتهاكات القرار 1701 (2006) والإبلاغ عنها، شرعت القوة المؤقتة في شراء المعدات ذات الصلة.

خامسا - السلوك والانضباط

69 - لم ترد إلى القوة المؤقتة أو إلى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان أي ادعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثتان تحسين آلياتهما الوقائية ذات الصلة، مع مراعاة تزايد احتمال التعرض للعنف الجنساني، بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف الأسري منذ تنفيذ أساليب العمل في ظل جائحة كوفيد-19، وتوعية الرأي العام بذلك. وتواصل تقديم إحاطات إلى القادة العسكريين عن مسؤوليتهم فيما يتعلق بمسائل السلوك والانضباط.

70 - وبالتعاون مع منظمات غير حكومية دولية ووطنية، قدّم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم لشبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في لبنان من خلال وضع إجراءات تشغيل موحدة مشتركة بين الوكالات، وبروتوكول لتبادل المعلومات بشأن الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومواد للتوعية، ووثائق تتضمن توجيهات تقنية لتعزيز جهود الوقاية والاستجابة، بالإضافة إلى بذل جهود للتوعية مع العاملين في الخطوط الأمامية المعنيين بتقديم المعونة، والترويج لإدماج النهج المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في خطة الاستجابة لكوفيد-19 وخطة الاستجابة لتداعيات الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت.

سادسا - ملاحظات

71 - أود أن أكرر ندائي ونداء المجتمع الدولي الموجَّه إلى جميع القوى السياسية للإسراع بتشكيل حكومة تكون قادرة على إدخال الإصلاحات اللازمة ليسير لبنان على درب التعافي. وفي الوقت نفسه، أدعو أيضا حكومة تصريف الأعمال في لبنان ومجلس النواب إلى تحمل مسؤولياتهما باتخاذ تدابير سياساتية وتشريعية للتخفيف من أثر الأزمات المتعددة التي يشهدها البلد على السكان. وأحث السلطات اللبنانية على السعي إلى وضع حد للأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة، وتعزيز المساءلة، وكفالة الحكم الرشيد، بما يتواءم مع احتياجات الشعب.

72 - وأثناء مؤتمر دعم الشعب اللبناني المعقود في 2 كانون الأول/ديسمبر، بعث المجتمع الدولي برسالة قوية مفادها أن إدخال إصلاحات فعلية ضروري لاستعادة ثقة الشعب اللبناني والمجتمع الدولي، ولمشاركة المجتمع الدولي في دعم لبنان. وستعمل الأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، على تنفيذ الإطار الاستراتيجي للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، ونحن نعبّر باستمرار عن الامتنان للدعم السخي الذي يقدمه المجتمع الدولي لجهود التعافي في بيروت. وسيكون من الضروري أن تتعاون حكومة لديها جميع الصلاحيات بنشاط وبالتزام وبشكل موحّد للنجاح في تنفيذ هذا الإطار ولتخفيف معاناة الشعب بشكل ملموس.

73 - وأكرر التأكيد على ضرورة فتح تحقيق نزيه وشامل وشفاف في الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت.

74 - وفي سياق الإشارة إلى أن إدخال إصلاحات يكون الشعب في صميمها وتفضي إلى إحداث تغيير جذري لا يزال يمثل أحد المطالب الرئيسية للشعب اللبناني، أشجع مجلس النواب والسلطات الانتخابية والجهات المعنية الأخرى على وضع الأطر الانتخابية اللازمة بما يتماشى مع الجدول الزمني للانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2022 كما ينص على ذلك الدستور.

75 - وأدعو إلى احترام الالتزامات والتعهدات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأدين مقتل لقمان سليم، وأحث على فتح تحقيق سريع وشفاف لتقديم الجناة إلى العدالة. ويجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما يجب الحفاظ على الحيز المتاح للمشاركة المدنية ولحرية التعبير.

76 - ونظرا لاستمرار المظاهرات العامة، أذكّر السلطات بواجب حماية الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. وينبغي لقوات الأمن اللبنانية أن تتقيد بالقواعد والمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة، ولا سيما مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب. وينبغي أن يمارس المتظاهرون حقوقهم وفقاً لسيادة القانون ودون اللجوء إلى العنف.

77 - ويساورني القلق من الحوادث التي وقعت على طول الخط الأزرق، بما في ذلك الحوادث التي صوّب فيها الطرفان أسلحتهما نحو الطرف الآخر عبر الخط الأزرق. إذ يمكن أن تؤدي تلك الحوادث إلى تصعيد قد تكون عواقبه وخيمة. وأود أن أثني على القوة المؤقتة لتدخلها في الوقت المناسب لاحتواء تلك الحوادث وعلى فعالية آلية الاتصال والتنسيق التي استخدمتها القوة المؤقتة للحفاظ على تفاعل الطرفين بشكل إيجابي. وأود أن أذكّر بأن الأمم المتحدة تحملت وحدها مسؤولية تحديد الخط الأزرق في عام 2000 بغية تحقيق الهدف العملي المتمثل في تأكيد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان امتثالا لقرار مجلس الأمن 425 (1978)، ودون المساس بأي اتفاقات حدودية قد تُبرم في المستقبل. وقد تعهد الجانبان، رغم التحفظات التي أبداها كل منهما، باحترام الخط الأزرق على النحو الذي حددته الأمم المتحدة. وأحث الطرفين على بذل قصارى جهدهما لتفادي انتهاك الخط الأزرق، الذي يجب احترامه بكامله. ومن الضروري أن يتجنب الطرفان الأعمال الاستفزازية والخطابات التحريضية، وأن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس، وأن يمتنعا عن القيام بأي أنشطة عدائية يمكن أن تهدد وقف الأعمال العدائية. وينبغي للطرفين استخدام ترتيبات الاتصال والتنسيق مع القوة المؤقتة إلى أقصى حد، وأن يمتنعا عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، وأن يسمحا للقوة المؤقتة قبل كل شيء بتبديد التوترات.

78 - وأود أن أشيد بالطرفين على مواصلة حضور الاجتماعات الثلاثية رغم القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. وأحث الطرفين على التواصل مع القوة المؤقتة في إطار اللجنة الفرعية المعنية بالخط الأزرق وعلى إيجاد حلول متفق عليها للمسائل الخلافية المتبقية. وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر عن طريق الحوار، وإتاحة فرص لبناء الثقة، وتهيئة بيئة تفضي إلى تسوية الخلافات الأساسية، بسبل شتى منها المساعي الحميدة المستمرة التي يبذلها منسِّقي الخاص لشؤون لبنان ورئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة.

79 - وما زالت الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي اللبناني من قِبل الطائرات الإسرائيلية، بما في ذلك، لقصف مواقع داخل الجمهورية العربية السورية كما يُزعم، وكذلك من قِبل الطائرات التي تحلق على ارتفاع منخفض والمركبات الجوية غير المأهولة، تبعث على القلق بشدة. فعمليات التحليق هذه تشكِّل انتهاكا للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية وتسبب الضيق للسكان اللبنانيين. وأكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية وأدعو حكومة إسرائيل مجددا إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. وكذلك، يشكل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي لشمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار 1701 (2006).

80 – وأدعو السلطات اللبنانية إلى السماح للقوة المؤقتة بالوصول دون قيود إلى جميع المواقع الموجودة شمال الخط الأزرق التي يُطلب الوصول إليها في إطار التحقيقات التي تجريها البعثة، بما في ذلك بشأن الأنفاق التي تمر عبر الخط الأزرق، والتي أكدت وجودها القوة المؤقتة في كانون الأول/ديسمبر 2018 وفي أوائل عام 2019، وإلى موقع جمعية أخضر بلا حدود في عيترون في إطار التحقيق في الحادث الذي وقع في 1 أيلول/سبتمبر 2019، وكذلك للقيام بعمليات الرصد اليومي للخط الأزرق، على نحو ما يقتضيه القرار 1701 (2006) ويذكّر به القرار 2539 (2020). وأود الإشارة إلى أن السلطات اللبنانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان عدم وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة في المنطقة، وتحقيقا لتلك الغاية، يجب عليها أن تيسر وصول البعثة إلى تلك المواقع لأغراض التفتيش الوقائي والتحقيق.

81 – ولا تزال حرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بما في ذلك على طول الخط الأزرق بأكمله، مسألة في غاية الأهمية. ويجب الحفاظ على قدرة البعثة على القيام بدوريات وأنشطة مستقلة وفقا لولايتها. ويتعين على السلطات اللبنانية أن تحقق في أي قيود من هذا القبيل تُفرض على تنقل القوة المؤقتة، بما في ذلك فيما يتعلق بالحادثتين اللتين وقعتا في برعشيت في 10 شباط/فبراير وفي بليدا في 25 أيار/مايو 2020. ولم تُبلَّغ الأمم المتحدة بعدُ باتخاذ أي إجراءات جنائية بحق المهاجمين الضالعين في حادثة مجدل زون التي وقعت في عام 2018. ويجب على السلطات اللبنانية الوفاء بالتزاماتها بكفالة سلامة أفراد القوة المؤقتة ومحاسبة مَن يعتدي على حفظة السلام محاسبة كاملة. وأحيط علما بالحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية الدائمة في لبنان في 21 كانون الأول/ديسمبر والذي حكمت فيه على الجاني بالأشغال الشاقة لمدة 15 عاما لقيامه باختطاف وقتل اثنين من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة وإصابة فرد ثالث من حفظة السلام بجروح بالغة في نيسان/أبريل 1980. وأرحب بهذا التطور وأحث على إنجاز الإجراءات القضائية المتعلقة بجميع القضايا المتبقية المتصلة بالهجمات على موظفي الأمم المتحدة وعلى إنهائها في مواعيدها.

82 – وأرحب ببلوغ معدل تفتيش الجيش اللبناني للسفن التي أحالتها إليه القوة المؤقتة نسبة 100 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإنني أرى بوادر مشجعة في شروع أفراد القوات البحرية اللبنانية وطواقم السفن في التدريب المتقدم المتكامل على عمليات الاعتراض البحري، الذي يمثل خطوة هامة نحو نقل جزء من مسؤوليات القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى القوات البحرية اللبنانية. ويُشجَّع الشركاء الدوليون بقوة على مواصلة دعم الجيش اللبناني من أجل إعطاء دفع لمشروع الفوج النموذجي وخطة نقل المهام البحرية. وأكرر دعوة الجهات المانحة والشركاء إلى دعم الجيش اللبناني باعتباره القوة المسلحة الشرعية الوحيدة في لبنان.

83 – وإنني أتطلع إلى تعاون كل من لبنان وإسرائيل لكي تواصل القوة المؤقتة تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير التقييم المتعلق بالقوة المؤقتة. وتلتزم الأمانة العامة والقوة المؤقتة بتنفيذ هذه العملية بالتشاور مع الطرفين وأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبدعم من تلك الجهات.

84 – ويشكّل امتلاك أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة، وهو أمر يواصل الاعتراف به حزب الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، انتهاكا خطيرا للقرار 1701 (2006). وأدعو حكومة لبنان إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها. وينبغي تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني اللبناني المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح – الانتفاضة.

85 - وينبغي لحكومة لبنان أن تلتزم بسياستها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعبدا لعام 2012، وينبغي لجميع الأطراف اللبنانية والمواطنين اللبنانيين أن يكفّوا عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدين أي تنقُّل للمقاتلين ونقلٍ للعتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية - السورية في انتهاكٍ للقرار 1701 (2006).

86 - وتدعم الأمم المتحدة بشكل تام الجهود الرامية إلى تحسين مراقبة الحدود، بما في ذلك من خلال خطة عمل لبنان الهادفة لتفعيل استراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود التي وافقت عليها الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

87 - وأشجع كلا الطرفين على مواصلة المحادثات لمناقشة ترسيم حدودهما البحرية والبرية. وتلتزم الأمم المتحدة، من خلال ممثليها، التزاما تاما بدعم هذه العملية كما طلب ذلك الطرفان وفي حدود قدراتها وضمن نطاق ولايتها.

88 - وتعكس الخطوات التشريعية المتخذة لمكافحة العنف الأسري والتحرش الجنسي تقدما هاما صوب تعزيز الإطار القانوني لحماية المرأة. وأنا أتطلع إلى أن تصدر حكومة لبنان المراسيم اللازمة لضمان تنفيذ تلك النصوص التشريعية.

89 - ويبعث تزايد رواج خطاب الكراهية في لبنان على القلق. وينبغي للقادة السياسيين أن يشجعوا على فتح حوار متوازن ويقوم على الحقائق، وأن يجاهروا برفض التعصب والقوالب النمطية التمييزية وخطابات الكراهية.

90 - وأثني على لبنان لاستمراره في استضافة اللاجئين، وأشكر المانحين على دعمهم الثابت. وبينما تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها العمل على تهيئة الظروف الملائمة للعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين، لا يزال من الضروري مراعاة الأصول القانونية واحترام كرامة اللاجئين.

91 - وفي ظل الارتفاع السريع للاحتياجات الإنسانية في صفوف اللاجئين والعمال المهاجرين والمواطنين اللبنانيين على حد السواء، يكتسي استمرار ومرونة التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي أهمية حاسمة لحماية الأرواح والحفاظ على الاستقرار. وأدعو الجهات المانحة إلى تمويل الإطار الاستراتيجي للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار بالشكل الملائم، وأرحب باستمرار الدعم المقدّم للمساعدة الصحية الطارئة الجارية ولخطة لبنان للاستجابة للأزمة. وينبغي أن تشمل تغطيةُ نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان اللاجئين الضعفاء. وعلاوة على ذلك، أكرر الدعوة التي وجهتها إلى المجتمع الدولي بأن يفي بالتزاماته لكي تتمكن الأونروا من مواصلة تقديم الإغاثة والخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين.

92 - وأكرر الإعراب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات للقوة المؤقتة ولفريق المراقبين في لبنان وأشجعها على زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وأود أن أعرب عن امتناني وشكري لمنسقي الخاص السابق للبنان، يان كوبيتش، الذي أنهى مهامه، على قيادته وتفانيه من أجل النهوض بالعمل الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في لبنان. وأتقدم بالشكر إلى رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، اللواء ستيفانو ديل كول، والأفراد المدنيين والعسكريين العاملين تحت قيادته، وإلى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، على جهودهم الدؤوبة.

المرفق الأول

القيود المفروضة على حرية وصول وتنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 19 شباط/فبراير 2021

1 - دعا مجلس الأمن في القرار 2539 (2020) حكومة لبنان إلى تيسير وصول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) وفقا للقرار 1701 (2006)، مع احترام السيادة اللبنانية.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت القوة المؤقتة ما متوسطه 281 6 دورية في الشهر نهارا وليلا، كانت 045 2 دورية منها (33 في المائة) من الدوريات الراجلة. وأجرت البعثة ما متوسطه 430 2 دورية كل شهر على طول الخط الأزرق، باستخدام المركبات وسيرا على الأقدام (بنسبة 52 في المائة و 48 في المائة تباعا). وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة ما متوسطه 51 دورية باستخدام مروحيات كل شهر، وكذلك ما متوسطه 970 عملية تفتيش، بما في ذلك بإقامة نقاط تفتيش مؤقتة ودائمة، وتنفيذ عمليات لمنع إطلاق الصواريخ. ومع أن حرية تنقل القوة المؤقتة احتُرمت في معظم الأوقات، فقد حدث حالات فُرضت خلالها قيود على حرية تنقلها. وواصل الجيش اللبناني الاعتراض على بعض مسالك الدوريات التي اقترحتها القوة المؤقتة من أجل توسيع نطاق وجودها ليشمل المناطق الواقعة بعيدا عن الطرق الرئيسية وخارج مراكز البلديات، بحجة أن تلك الطرق إما ملك للخواص أو أنها تقع في مناطق ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للجيش اللبناني. وقامت القوة المؤقتة بمتابعة الحوادث المبلّغ عنها مع السلطات المختصة بشكل منهجي، وهي تتواصل باستمرار مع الجيش اللبناني لضمان حرية التنقل والوصول دون قيود إلى جميع المناطق الواقعة داخل منطقة عملياتها.

الوصول إلى جميع المواقع الموجودة على طول الخط الأزرق

3 - كما يرد بالتفصيل في الفقرة من 6 من تقرير الأمين العام، يسّر الجيش اللبناني وصول القوة المؤقتة إلى عدد من المواقع التي تهمها في إطار التحقيقات التي تجريها في الخرقين لوقف الأعمال العدائية اللذين وقعا في 27 تموز/يوليه و 25 آب/أغسطس. بيد أنه لم تُتح للقوة المؤقتة بعدُ إمكانية الوصول بشكل تام إلى عدة مواقع أخرى تهمها ومن بينها عدد من مواقع جمعية أخضر بلا حدود، رغم الطلبات الرسمية المتكررة التي وجّهتها إلى الجيش اللبناني. وهي بحاجة للوصول إلى تلك المواقع في إطار التحقيقات التي تُجريها وكذلك في إطار الرصد اليومي للخط الأزرق الذي تقوم به البعثة، على نحو ما يقتضيه القرار 1701 (2006) ويذكّر به القرار 2539 (2020).

الحوادث المتصلة بحرية التنقل

4 - في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء المرور عبر قرية عيتا الشعب، خرجت دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان عن الطريق الرئيسي ودخلت إلى شارع ضيق. وعندما استدارت الدورية للعودة إلى الطريق الرئيسي، قام شخص يرتدي ملابس مدنية على متن دراجة نارية من نوع سكوتر بقطع الطريق أمامها. وبعد ذلك بوقت قصير، قدِم عدد أكبر من الأشخاص الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية في أربع مركبات. ونظرت المجموعة إلى داخل مركبة دورية فريق المراقبين في لبنان والتقطت صورا. واتصلت الدورية بالجيش اللبناني وطلبت منه المساعدة. وبينما ظل أفراد فريق المراقبين في لبنان داخل المركبة، طرق بعض هؤلاء الأشخاص

على أبوابها. وقام أحد الأشخاص بتنفيس إحدى عجلات مركبة الدورية. وبعد ذلك بوقت قصير، وصل الجيش اللبناني إلى مكان الحادثة ورافق الدورية أثناء مغادرتها للمنطقة. واجتمعت القوة المؤقتة مع المختار واثنين من المسؤولين في البلدية، الذين ذكروا أنه بسبب مشاكل في التواصل بين الدورية والأفراد، ازدادت حدة التوترات. وشدد المسؤولون مجدداً على أن إجراء دوريات في الأحياء السكنية مسألةٌ تثير حساسية السكان المحليين.

5 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، شاهدت دورية تابعة للقوة المؤقتة مركبة وأربعة أشخاص يرتدون ملابس مدنية، كان أحدهم يلتقط صوراً للمنطقة الواقعة جنوب الخط الأزرق، بالقرب من يارون (القطاع الغربي)، باستخدام كاميرا للمحترفين. وبعد ذلك بوقت قصير، صادفت الدورية، أثناء جولتها، نفس السيارة التي سدت عليها الطريق آنذاك. واقترب اثنان من ركّاب السيارة من الدورية وسألا أفرادها عن سبب التقاطهم صورا فوتوغرافية. وانتزع الفردان كاميرا كانت موجودة على مقعد في مركبة الدورية وغادرا المنطقة. وأُبلغ الجيش اللبناني بالحادثة. ولم تُسترجَع الكاميرا بعد. وتتابع القوة المؤقتة هذه المسألة مع الجيش اللبناني.

6 - وفي 9 كانون الثاني/يناير، مرّت دورية تضم مركبتين تابعة للقوة المؤقتة عبر شارع ضيق بالقرب من يارون. وتنحت الدورية جانبا لتفسح المجال أمام سيارة مدنية قادمة من الاتجاه المعاكس. وأثناء مرور السيارة المدنية، خرج فرد من السيارة وحطّم نافذة مركبة من المركبتَين التابعتين لدورية القوة المؤقتة باستخدام جسم غير معروف. ولم يبلغ عن وقوع إصابات في صفوف أفراد القوة المؤقتة. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بالحادثة.

7 - وفي 27 كانون الثاني/يناير، شاهدت دورية تابعة للقوة المؤقتة شخصين كانا يرتديان زيا بلون أخضر زيتوني ومركبتين بالقرب من رامية (القطاع الغربي). واقترب أحد الأشخاص، الذي كان يحمل بندقية من طراز AK-47، من الدورية، ولوّح بيديه في إشارات تهديد، وطلب من الدورية أن تغادر المنطقة على الفور. وعندما عادت الدورية إلى الوراء وبدأت في الابتعاد عن المنطقة، تبعتها المركبتان لمدة خمس دقائق تقريبا. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بالحادثة.

8 - وفي 30 كانون الثاني/يناير، أثناء قيام دورية تابعة للقوة المؤقتة بعملية مراقبة ثابتة شمال شرق قرية رشاف (القطاع الغربي)، وصلت مركبة ودراجة نارية من نوع سكوتر وسدا عليها الطريق. واقترب أربعة أشخاص يرتدون ملابس مدنية من دورية القوة المؤقتة، وسألوا حفظة السلام عن أسباب وجودهم وطلبوا منهم مغادرة المنطقة. وقام الأشخاص الأربعة أيضا بتصوير الدورية. وبعد ذلك بوقت قصير، قامت المجموعة بإبعاد الدراجة النارية والسيارة عن طريق الدورية وتبعتها إلى الطريق الرئيسي عندما غادرت المنطقة. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بالحادثة. واجتمعت القوة المؤقتة مع رئيس البلدية الذي ذكر أن حفظة السلام دخلوا إلى ممتلكات خاصة، ولذلك طلب منهم أصحاب الأرض المغادرة.

9 - وفي 9 شباط/فبراير، اقترب خمسة أشخاص يرتدون ملابس مدنية من دورية تابعة للقوة المؤقتة كانت موجودة في محيط بلدة حولا (القطاع الشرقي). والتقط أحد الأشخاص صورا للدورية ولوّح بعصا باتجاه الدورية وطالبها بمغادرة المنطقة. وعندما غادرت الدورية المنطقة بعد ذلك، رمى الشخص حجارة على مركبات الدورية ثم تبع الدورية على دراجة نارية من نوع سكوتر. وعندما اتصلت القوة المؤقتة برئيس بلدية حولا، وصف الحادثة بأنها "عمل فردي" ووعد بمناقشتها مع أعضاء المجلس البلدي. وفي 15 شباط/فبراير، في بلدة حولا أيضا، قام شخص كان يرتدي ملابس مدنية، برمي حجارة على دورية تابعة للقوة المؤقتة، بينما

لوّح عدة أشــخاص آخرين بأيديهم في إشــارات بذيئة. وأبلغت القوة المؤقتة مجددا رئيس بلدية حولا بالحادثة، ولكنه قال إنه لم يكن على علم بها.

10 - وفي 11 شباط/فبراير، قام حوالي 25 شخصا يرتدون ملابس مدنية بقطع الطريق على دورية تابعة للقوة المؤقتة تضم مركبتين في بنت جبيل (القطاع الغربي) بوضع مركبات على الجانب المقابل من الطريق. وأثناء الحديث مع ســـائق إحدى مركبات القوة المؤقتة، أدخل أحد الأشـــخاص يده من النافذة وأخذ مفتاح المركبة، وعند ذلك غادر حفظة السلام الأربعة المركبة. وأخذ ستة أشخاص أحد حفظة السلام جانبا، وآنذاك قام حفظة الســلام الثلاثة الآخرون الذين كانوا خارج مركباتهم بإشـهار أسـلحتهم. وعند ذلك أخلى الأشـخاص ســبيل الفرد من حفظة الســلام. وبعد حوالي 40 دقيقة، وصـلت تعزيزات من القوة المؤقتة وكانت مصـحوبة بالجيش اللبناني. وتحدث الجيش اللبناني إلى الأشـخاص الذين أعادوا مفتاح مركبة القوة المؤقتة. ثم غادرت دورية القوة المؤقتة المنطقة، بمرافقة من الجيش اللبناني. ولم يصـب أي من أفراد حفظ الســلام، ولكن لحقت أضـــرار طفيفة بإحدى مركبات القوة المؤقتة. وتابعت القوة المؤقتة المســألة مع رئيس بلدية بنت جبيل الذي قال إن الدورية دخلت إلى ممتلكات خاصة.

المرفق الثاني

تنفيذ حظر توريد الأسلحة

1 - في الفقرة 20 من القرار 2539 (2020)، أشـــار مجلس الأمن إلى الفقرة 15 من القرار 1701 (2006) التي تقضـي بأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع قيام رعاياها ببيع الأسـلحة وما يتصـل بها من عتاد إلى أي كيان أو فرد في لبنان من غير من تأذن له حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) أو تزويده بها، أو استخدام أراضيها أو السفن التي ترفع علمها أو طائراتها في ذلك. وواصلت الأمم المتحدة التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن الادعاءات المتعلقة بنقل الأسلحة والجهود المبذولة للتعامل مع مثل هذه الانتهاكات للقرار 1701 (2006).

2 - ولم يصـل أي رد خلال الفترة المشـمولة بالتقرير على رسـالتي المؤرخة 22 تشـرين الأول/أكتوبر 2019 الموجهة إلى رئيس لبنان التي كررتُ فيها طلبي بأن تطلع حكومة لبنان الأمانةَ العامة على أي معلومات أو مستجدات متصلة بحظر توريد الأسلحة.

3 - وتنص الفقرة 15 من القرار 1701 (2006)، على أنه يتعين على جميع الدول أن تتخذ ما يلزم من تدابير لمنع، في جملة أمور، بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسـلحة وما يتصـل بها من عتاد من كل الأنواع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلق الأمانة العامة أي معلومات جديدة في هذا الصدد.

4 - وتظلّ الأمم المتحدة ملتزمة بدعم امتثال الأطراف عموما للقرار 1701 (2006) بجميع أحكامه وبتعزيز تطبيقه. وينطبق ذلك على تنفيذ حظر توريد الأسـلحة المفروض بموجب الفقرة 15 من القرار 1701 (2006)، وعلى أي قرار سيعتمده مجلس الأمن في هذا الصدد. وإنني أتطلع إلى مواصلة الحوار مع المجلس والدول الأعضاء فيه، من أجل تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).